

خلال الجلسة الأولى في افتتاح المؤتمر الاقتصادي التنموي الأول برعاية الشيخ أحمد الفهد

## صفر: تقليص الميزانيات وقلة الكفاءات والنظام الإداري أبرز معوقات التنمية

من العمالة إلى الكويت، مضيفاً أن حجم تداول العقار الخاص في 2010 بلغت قيمته 952 مليون دينار ما بين بائع ومشتري، وهذا الحجم من التداول لا يوازي قيمة 2000 بيت تم تداولها في ظل عدم استطاعة ما يقارب الـ 80000 بيت الدخول في عمليات البيع نظراً لوجود قروض عليها لبنك التسليف، لذا لابد من تحرير أراضٍ لتنفيذ خطة التنمية في العقار السكني، حيث نحتاج إلى 100000 قسيمة وبيت لن تستطيع الدولة توفيرها إلا عن طريق القطاع الخاص.

### مشاريع التنمية

بسدوره قال أمين سر اتحاد العقارين قيس الغانم أن القطاع الخاص لديه من الامكانيات ما يؤهله للمشاركة بفاعلية في خطة التنمي، ويجب أن يعاد التفكير في كيفية إدخاله بالمشروعات التنموية لأن ذلك سيوفر على الحكومة أموالاً طائلة من خلال منطبة معينة يمتلكها القطاع الخاص، مضيفاً أن الكويت بحاجة للتوجه نحو الشقق السكنية كبديل عن القلل لأنه لن تكون هناك مساحات كافية في المستقبل للمنظ الحالي للسكن الخاص، خاصة أن هناك نسبة كبيرة جداً من مساحة السكن حالياً غير مستغلة.

وتطرق الغانم إلى أن فكرة إنشاء مدن سكنية ثابتة وبعيدة أمر في غاية الصعوبة لما يشكله من أعباء متعددة على المواطن والتقليل من مستوى الإنتاجية، فضلاً عن عدم رغبة المواطن في الابتعاد عن العاصمة لما يتوافر فيها من جميع الامكانيات ومقومات الحياة اليومية، لافتاً إلى أن الحكومة أهملت فكرة تطوير العاصمة وتركتها لمنطقة بلا تطوير، وهذه أكثر المنهج على الحكومة. وبين الغانم أن الكويت خسرت كثيراً من خلال إغفال التعديلات التي طرحت على قانون الـ «بي أو تي» وكانها تريد إنشاء قوانين مخالفة للواقع، ومغايرة لروح الدستور.

وشدد الغانم على أن الحكومة مطالبة بعدم التدخل في العرض والطلب لاسيما أنسفا في اتحاد العقارين كخاسا نطالب منذ العام 2009 بضرورة التدخل لدعم القطاع العقاري، ونأمل أن تفي المحفظة العقارية للمليارية بمتطلبات القطاع العقاري الحالية. وحول رايه في موضوع إيجاد عواصم جديدة للكويت أسوة بالدول المقدمة، قال الغانم أن هذه الفكرة جيدة للغاية خاصة أن هناك مشروع جزيرة بوبيان ومن خلال ربطه بطريق الصنعية سيمتلان النواة الأولى لمدينة كبرى لديها من المقومات ما يؤهلها لتكون عاصمة بديلة، وسوف تخدم أسواق إيران والعراق وشمال الخليج إذا أضيفت لها باقي المقومات.

● أحمد يوسف

حسب الرؤى المطروحة مدتها 4 سنوات وتوسعي لتحول الكويت الى مركز مالي وتجاري وتزيد احياء القطاع الخاص وتفعيل اجهزة الدولة وتحقق العدالة وخلق الوظائف وترسيخ الشفافية وحوكمة القطاع الخاص والعام. وأضاف أن الخطة من شأنها ان تساهم في زيادة الناتج المحلي وتطوير قطاعات غير نفطية ودعم التنمية البشرية ودعم السياسات التنموية خاصة في ظل زيادة عدد السكان.

وأشار الى ان للقطاع الخاص دوره في زيادة الدخل القومي وفي الانفاق الحكومي، وأن توظف سنويا 15 ألف مواطن وانه من المفترض ان يبلغ حصته 46٪ ولكن على ارض الواقع تبلغ حصة العقار في الانفاق الحكومي 1٪.

وزاد الجراح بشأن الرعاية السكنية تعدد المحرك الأساسي لخطة التنمية، ووفقا لموقع الرعاية يوجد 91 ألف طلب مترك، بالإضافة إلى زيادة سنوية بمعدل 8 آلاف طلب سنويا في حين ان الدولة قامت منذ إنشاء الرعاية السكنية عام 1962 حتى الآن بتسليم 93 ألف بيت وشقة وقسيمة، موزعة كالتالي 55 ألف بيت 36 ألف قسيمة جديدة و1088 شقة وذلك خلال أكثر من 50 عاما، في حين انه من المقرر إقامة مدينتين وفقا لخطة التنمية، وهما الخيران وتضم 35 ألف وحدة ومدينة المطراع وتضم 25 ألف وحدة وهما يشكلان 64٪ مما تم إنشاؤه خلال الخمسين عاما الماضية، متوقعا ان يزداد عدد الطلبات خلال فترة الخطة الى 140 ألف طلب مع نهاية الخطة وبالتالي ما سيختم توفيره سيوازي ما ستتم إقامته، وأوضح أن الرعاية السكنية عليها توفير المزيد من القسائم والشروع في مدن جديدة وإيجاد مصادر دخل من خلال بيع القسائم الاستثمارية وتنمية موارد بنك التسليف للقيام بدورها.

وحول دور القطاع الخاص في خطة التنمية أوضح أن قانون رقم 7 لسنة 2008 في مادته التاسعة منع القيام بأعمال البني التحتية من طرق وكهرباء كما أن قانون 8 و9 منع الشركات من القيام بأعمال للقطاع الخاص وبالتالي حرم من تنفيذ أي مشاريع في خطة التنمية.

وأوضح أن القطاع العقاري يعد محورا أساسيا في التنمية في ظل وجود عوامل جديدة تحتاج إلى بيوت وشباب يحتاج إلى فرص عمل لن تستطيع الحكومة توفيرها الا عن طريق القطاع الخاص وتحديد الشركات العقارية.

ودعا الجراح الحكومة إلى طرح المزيد من الأراضي الاستثمارية خاصة ان الأشغال في القطاع الاستثماري بلغ 9٪، وأن الطلب عليه سينتامي مع بدء تنفيذ خطط التنمية وتوافد عدد كبير



(محمد ماهر)

ممثل راعي المؤتمر الشيخ أحمد المشعل يتوسط الحضور في افتتاح المؤتمر

المشاريع التي سيتم طرحها فهذا يعني أنه سيتم تدوير نحو 20 مليار دولار في السوق المحلي خلال فترة تنفيذ هذه المشاريع.

### المواطن الكويتي

وحول موضوع الندوة وهو دور القطاع العقاري في خطة التنمية أعرب المري عن رايه مبتدئا ذلك بالسؤال وهو «كيف ننمى؟»، مؤكدا أن ما يحدث حاليا في قطاع التنمية العقارية هو أننا ندور في حلقة مفرغة، فالعراق جزء مهم ولكنه ليس وحدة التنمية.

وأعرب المري عن دهشته من الثقافة التي يمتسك بها المواطن الكويتي وهو انه يعطي لنفسه الحق في تملك عقارات خارج الكويت في بريطانيا أو دبي على سبيل المثال ولكنه يرفض فكرة ان يمتلك اجنبي عقارات في الكويت، منتقدا تلك الثقافة وهي التي تسمح لصاحبها بالأخذ وليس بالعطاء وهو ما يؤكد اننا لم ندرک العولمة لمفهومها الصحيح.

واختتم المري كلمته معلقا على المحفظة المليارية العقارية، لافتا الى أنه لم يفهم القصد من تلك المحفظة، ومتسائلا حول ما اذا كان الغرض منها دعم القطاع العقاري التجاري، كما هو موقفا من القطاع الاستثماري والسكني؟

### القطاع العقاري

اسا رئيس اتحاد العقارين توفيق الجراح فقد أكد على أن القطاع العقاري قطاع محوري وأساس التنمية وأن خطة التنمية

المشاريع التي تتم نكرها سيشهد السوق المحلي حركة اقتصادية قوية تبدأ مع العام المقبل خاصة فيما يخص المشاريع التي تم توقيع عقودها، وهناك تحرك مستشهده قطاعات المقاولات وشركات مواد البناء وكذلك البنوك ومن المتوقع أن يزيد الطلب على كثير من القطاعات لماوكية احتياجات هذه المشاريع الى جانب أننا نتوقع زيادة كبيرة في الطلب على العمالة، كما ستحتاج تلك المشاريع الى التحالف مع الخبراء الأجانب وهو الأمر الذي سيرفع من كفاءة الشركات المحلية.

وذكر انه لو قامت الشركات المحلية باستخدام 20٪ من قيمة وحذر المري من خطورة العمالة الهامشية الموجودة في الكويت، موضحا أن هناك كفي مليون عامل ليس هناك حاجة بهم ليمثلون عبئا على التنمية الاقتصادية في البلد وإحلالا للتركيبة الاجتماعية فيها.

وقال ان التنمية يجب ألا تحزأ الى عقارية ومصرفية وما الى ذلك بل يجب أن تكون التنمية شاملة واذا لزم تقسيمها فيتم تقسيمها الى مايكرو وسيكرو.

لافتا الى أن المهم هو ارتكان التنمية على بيئة تشريعية سليمة والا تكون الحكومة لاهية في الرد على الاستجوابات والاستفسارات وإغفالها جانبا مهما وهو التشرعات المنظمة اللازمة للتنمية. وأشار المري الى ان هناك

وحول عمليات فحص الأغذية لمراقبة السوق أكد صفر ان هناك دورات لفحص الأغذية في مختبرات تابعة للمدية وأن هناك مركز تدريب متكامل في مجال التخصص البلدي، وهو هناك توجه قوي للتامين الغذائي الى جانب الدعم للزراعيين والصيدايين وتم رصد ميزانية للقضاء على الآفات والحشرات الضارة، كما نجحت الوزارة خلال الفترة الأخيرة في القضاء على الأمراض الوبائية التي انتشرت مؤخرا، وهناك مشاريع جديدة ضمن خطة التنمية تتعلق بتصنيع الاعلاف كما بدأت الوزارة في مواقع للاستزراع السمكي.

وأكد انه من خلال كل هذه



د.فاضل صفر الأول من اليمين وقيس الغانم ومحمد عبدالوهاب وتوفيق الجراح وناصر المري خلال الجلسة الأولى للمؤتمر

### الغانم: إعادة التفكير

في إدخال «الخاص»

### بالمشروعات

### التنموية سيوفر

### أموالاً طائلة



ويعين انه خلال الفترة الأخيرة تم تشييد نحو 181 كيلومترا من الطرق وذلك في العام 2009 و206 كيلومترات في العام 2010 ومن المتوقع ان ينسم الانتهاء من 170 كيلومترا من الطرق في العام 2011 و105 كيلومترات في العام 2012.

وأشار الى انه سيتم ربط عدة مدن جديدة بالمناطق الداخلية وربط الدائري الثامن بشوارع القاهرة كما انتهت الوزارة من طريق الصنعية وأنهت المرحلة الأولى والثانية منه وعلى وشك الانتهاء من المرحلة الثالثة. وتطرق الى عدة مشروعات تقوم الوزارة بتنفيذها حاليا منها الأعمال الإنشائية في قصر بيان ومبنى مجلس الأمة الجديد ومبنى الفتوى والتشريع ومبنى القوات الخاصة ومبنى وزارة الداخلية.

وأكد أن الوزارة تسعى الى زيادة الرقعة المأهولة للسكان والتي لا تمثل إلا 8٪ من مساحة الكويت مؤكدا على قدرة الوزارة لإقامة مناطق في الشمال والغرب والجنوب وانه خلال العام المقبل ستظهر خطة رئيسية لهذه المدن.

## عبدالوهاب: التنمية تحتاج مزيد من الإصلاحات والانفتاح

## «الامتياز» راع ماسي للمؤتمر الاقتصادي التنموي الأول



طارق المنصور خلال تكريمه ممثلا لـ «الامتياز للاستثمار»

اعلنت شركة الامتياز للاستثمار عن رعايتها الماسية للمؤتمر الاقتصادي الأول، وقال مدير العلاقات العامة والإعلام بالشركة طارق المنصور بعد تكريمه ممثلا للشركة ان رعاية الشركة للمؤتمر جاءت تأكيدا على دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية في البلاد، ولتفعيل دور الشركات في المسؤولية الاجتماعية.

وأشار المنصور في تصريح صحافي الى: «أهمية الحوار بشأن خطة التنمية للوصول الى الطريق الأفضل لتحقيق أهدافها المرجوة التي نتطلع اليها جميعا للنهوض بالاقتصاد الوطني»، لافتا إلى أهمية الموضوعات التي ناقشها المؤتمر ومنها دور القطاع الخاص في خطة التنمية وطرق تمويلها، وهو الأمر الذي يعد من أولويات القطاع المصرفي والقطاع الخاص.

وأعرب المنصور عن أمه تحقيق عدد من الاهداف، أبرزها تنمية الإنسان الكويتي وتوجيه خطة التنمية لبناء قدراته وتفعيل دور الاستثمار البشري لأن أعظم ثروة في التنمية هو الانسان.

وأكد المنصور ضرورة المناقشة المنهجية والتحليلية لمعوقات تطبيق خطة التنمية المستقبلية، ورصد آراء أهل الاختصاص في مكونات خطة التنمية وكيفية الحفاظ على إيقاع تنفيذها المبرمج، وفساح المجال أمام الرأي والرأي الآخر حول ما تضمنته خطة التنمية من مشاريع وخطط وبرامج، بالإضافة الى اشراك شريحة كبيرة من أفراد المجتمع في متابعة ما يدور من نقاش وجدل مهني حول الخطة التنموية.

تعتبر أيضا أمورا أساسية، وكذلك الانفتاح على الخبرات العالمية.

وعقب الافتتاح، قام الشيخ احمد المشعل الصباح ممثل راعي المؤتمر نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون التنمية الشيخ احمد الفهد والأمين العام للمؤتمر محمد عبدالوهاب بتكريم الشركات الراعية وهي مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها ويمثلها مدير إدارة العلاقات العامة علي مراد والراعي الرئيسي شركة اجيلتي ويمثلها رئيس مجلس الإدارة طارق السلطان

والراعي البلاتيني بنك وربة والراعي الماسي الشركة الوطنية للاتصالات ويمثلها مدير إدارة العلاقات العامة حمد المطر والراعي الماسي بيت التمويل الكويتي ويمثله الرئيس التنفيذي محمد سليمان العمر والراعي الماسي شركة الامتياز للاستثمار ويمثلها طارق المنصور والراعي الذهبي شركة نور للاستثمار ويمثلها نائب رئيس مجلس الإدارة ناصر المري والراعي الذهبي برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة والراعي الذهبي شركة زاجل للاتصالات ويمثلها رئيس مجلس الإدارة م.خليفة الصولة وشركة فيفا للاتصالات وشركة الاحمدية وشركة سليل الجهراء وشركة الخليج للكالبات وشركة مجموعة اليسرا العالمية وشركة الأنباء وجريدة الراي وجريدة القبس.

● أحمد يوسف



.. ومكرما علي مراد مشاركة «مؤسسة البترول» (محمد ماهر)



الزميل أحمد يوسف متسلما درع «الأنباء» أحد الرعا الاعلاميين للمؤتمر



الشيخ احمد المشعل مكرما طارق السلطان لرعاية «اجيلتي»



الشيخ أحمد المشعل متسلما درع راعي المؤتمر الشيخ أحمد الفهد

### المستقبلية للبلاد.. الإصلاحات

وأكد ان المؤتمر الاقتصادي التنموي الأول يستهدف مجموعة من الإصلاحات التي لمسها خلال فترة إعداده للمؤتمر والتي ستكون الحد الأدنى للتوصيات التي ستشرف عليها لجنة متخصصة من النخب الفاعلة في المؤتمر من خلال جلساته ومن أبرز الإصلاحات المستهدفة تقليص الدورة المستقبلية

الأمير وتوجيهاته السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري نابض في المنطقة. وقال: «لكل العوامل المشار إليها وتطلعا منا الى الإسهام بإنتاج خطة التنمية كانت مبادرتنا بإطلاق المؤتمر الاقتصادي التنموي الأول تحت شعار «أفاق التنمية المستقبلية..»

والدور المحوري المنتظر للقطاع الخاص» بهدف فتح حوار منهجي وعلمي حول أفضل السبل لإنجاح خطة التنمية